

قال صاحب الكفا في الفايقة والبركة من الجسد ماسوي الرأس والشمس والحر هي غافرة هذا الفرق
حرف قال البندن للجسد منه

لا يحتاج في قولها من مطلقه بالتشديد اليه ويخففها يحتاج اليها ويقع بها واحدة رجعية ونوي
ضدّها أي لاكثر من الواحدة أو الواحدة البينة وقال الشافعي ان نوي اكثر من الواحدة يقع
ما نوي أو لم ينوي شيئاً وفي انت الطلاق أو طلاقاً يقع واحدة رجعية
ان لم ينوي شيئاً أو نوي يعني بالمصدر وأما قلنا هذا الاثر في الثاني امرت بقول طلاق
واحدة ويقول الطلاق اذ يقع رجعتان اذا كانت مدخولاً بها واحدة أو اثنتين
وفي خلافه لفرق وان نوي ثلثاً ثلثت هذا لان اللفظ مفرد فلا بد من مرامته غير ان الفرق
نوعان حقيقي وهو اذ في الجنس وحكمي وهو جمع الجنس فأيهما نوي صححت
لينة لان اللفظ يحتمل وكذلك التقية حتى لو كانت المرأة أمه تصح نية الثنتين في
لان جمع الجنس في حقها كالثلاث في حق الحرة وبإضافة الطلاق الي ما يعبر به عن
الكل كالرأس والرغبة والعنق والدوخ والبدن والجسد الفرق بينهما ان
الاطراف داخله في الجسد دون البدن والفرج والوجه اذ كل جزء شايح كالبدن والثلث
يقع اليها أو غيرها الا انه لم يعرف استعماله لانه لا يعرف ولا عرفاً وإنما جاء بهما
على وجه الغيرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون به عن الجملة وقع به الطلاق ذكر
في التبيين ولذفر والشافعي خلافهما وفي كل جزء معين لا يعبر بهما عن جميع البدن
وكذا الظهر والبطن قال في الاسرار وأما الظهر والبطن فلا يدخل فيهما والصحيح ان يقع
ونصف طلقة أو ثلثها كذا في كل جزء سماه ومن واحدة الي ثنتين أو مابين
واحدة الي ثنتين واحدة قوله واحدة مبتدأ خبره بنصف طلقة وفي من واحدة الي
ثلث أو مابين واحدة الي ثلث ثنتان وقال يقع في الاول ثنتان وفي الثاني ثلث
وقال زفر في الاول لا يقع شيء وفي الثاني يقع واحدة وبثلاثة انصاف طلقتين ثلث
وبثلاثة انصاف طلقتان لانها طلقة فنصف فيكامل وقيل ثلث لان كل
نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلثاً وفي انت طالق واحدة في ثنتين واحدة

في ثنتين

قال في الدرر هذا على غير ما قاله في قوله الطلاق كذا عن البدن
يعرف بالطلاق كان طلاقاً صحيحاً أو باطل صحته في ذلك في ذلك لا يكون
طلاقاً في ذلك مئة

لم يذكر الصانع الا في كل من
من قولها

ما صح من ربيعة

في ثنتين واحدة وان نوي الضرب أو الطرف لان عمل الضرب اثره في كثير الاجزاء
بعده المضروب فيه لا في زيادة المضروب والطلاق لا يقع طرفاً فيلغو وقال زفر الحسن
به زيادة يقع ثنتان ان نوي وان نوي واحدة وثنيتين اي ان نوي واحدة وثنيتين
فقلت وفي غير الموطوءة واحدة مثلاً واحدة وثنيتين أي اذا قال العير الموطوءة أنت طالق
واحدة في ثنتين ونوي واحدة في ثنتين يقع واحدة كما اذا قال لها انت طالق واحدة وثنيتين
يقع واحدة وان نوي مع ثنتين فثلث وكذا في ثنتين في ثنتين يعني يقع الثلث وان نوي
مع ثنتين ولا يلغو في ثنتين سواء نوي الضرب أو الطرف أو لم ينوي شيئاً وعندنا فرقع
الثلث ان نوي الضرب وفي من هنا الي الشام واحدة رجعية وقال زفر هي باينة
ومخرج الطلاق في جملة أو في مائة أو في الدرر اي يقع في الحال في هذه الصور وان عني
التعليق بصديق ربانة لا قضاء وعلق في اذا دخلت مكة أو في دخولك مكة لا يقع
عند الحجر في انت طالق غداً أو في غدا ويصح نية الاخر أي آخر النهار في الثاني فقط
مراد في القضاء وأما ربانة فبصدق فيها وهلا عندنا وقال لا يصدق فيها قضاء
وبصدق ربانة وعندنا ولها في اليوم غداً أو غداً اليوم يعني اذا قال أنت طالق
اليوم غداً أو غداً اليوم بعتر الوقت المذكور ولا يحكي يقع في الاول في اليوم وفي الثاني
في غداً ولما انت طالق قبل ان تزوجك وانت طالق امس لمن تكلمها اليوم لانه اسند
الي حالة معصودة منافية لمالكية الطلاق فيلغو ويقع الان فيمن تكلم قبل امس
لان ما اسند الي حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخباراً ايضاً فكان انشاء
والانشاء في الماضي انشاء في الحال وفي انت طالق ثلثاً ما لم اطلقك أو في لم اطلقك
أو متما لم اطلقك وسكت يقع حالاً أي ما قال وسكت لانه اذا قال موصولاً
انت طالق عقيب قوله انت طالق ثلثاً ما لم اطلقك يبدل في عينية خلافاً لزفر
فان عنده يقع ثلث تطبيقات ذلك في شرح الطحاوي والفرق بين الابد
والحرف لا يظهر فانت طالق ما لم اطلقك ولذلك قيل بالثلث وفي انت طالق ثنتين

العص

في قوله
في قوله

في قوله
في قوله